

ما ينشر في هذه الصفحة ليعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

هل يفرض الغاز الفلسطيني نفسه على طاولة «السلطة» والمقاومة؟

أيمن الرفاتي

الأخيرة، والمتمثلة بتقشير أموال المقاصة.

حتى هذا اليوم، تسرق «دولة» الاحتلال بشكل يومي كميات كبيرة من الغاز الفلسطيني في منطقة شرق المتوسط، في وقت يتواصل التكم على حقيقة حجم الغاز المسروق ومقدار عائداته على الاحتلال، وتقدر العوائد التي



لا يريد الاحتلال الإسرائيلي أن يكون للفلسطينيين موارد طبيعية تدرّ عليهم أموالاً بعيداً عن سيطرته، ويسعى لإبقاء الاقتصاد الفلسطيني تحت عباءته، ليمثل عامل إسناد

لأقتصاد وسوقاً لبضائعه، ويعمل بشكل ممنهج على استمرار سياسته التي تقضي بأن تمرّ الأموال للسلطة الفلسطينية عبره، وهو ما يجعل الفلسطينيين رهينة ضغطه الاقتصادي، وهذا الأمر تكرر لمشكلة أموال المقاصة التي تجيها «دولة» الاحتلال على بضائع الفلسطينيين بدلاً من السلطة الفلسطينية عبر المعابر والموانئ في الأراضي المحتلة، ومن ثمّ نقلها إلى السلطة الفلسطينية كل شهر.

وينظر الاحتلال بعين الخطورة إلى امتلاك الفلسطينيين عائدات الغاز، لأنّ هذا الأمر سيفقد حكومته أبرز ورقة ضغط تضغط بها سلوك السلطة الفلسطينية وقيادتها خلال السنوات الأخيرة، عبر تسليط الضوء على عمليات السرقة الممنهجة للموارد الفلسطينية قبالة قطاع غزة، وأيضاً الموارد في فلسطين التاريخية، ما يحتمّ على مختلف الأطراف الفلسطينية التحرك وإيجاد طريقة لمنع هذه السرقة.

وهنا، على الفلسطينيين اتخاذ عدد من الخطوات السياسية والدبلوماسية والقانونية بشكل عاجل، قبل أن يرى مشروع سرقة الغاز الفلسطيني النور، عبر سلسلة من الخطوات المهمة، وخصوصاً من قبل السلطة الفلسطينية التي يجب تدفع بمفلف الغاز إلى طاولة المباحثات مع الدول الكبرى وفي الأمم المتحدة، إضافة إلى إجراء اتصالات وإرسال رسائل إلى الدول الأوروبية التي تستفيد من الغاز الفلسطيني المسروق، تؤكّد فيها أنّ هذا الغاز محلّ نزاع، وأنّ شرهه يمثل مشاركة في عملية سرقة كبرى.

المطلوب من الفلسطينيين حالياً طرح قضية الغاز على أنّها محلّ خلاف مع الاحتلال، وأنّ الدخول على هذا الخطّ وشراء الغاز منه له أبعاد سياسية وقانونية خطيرة، وأنّ الفلسطينيين يجب أن يكونوا جزءاً من أي اتفاقيات، نظراً

إلى أنهم أصحاب الحق.

حتى هذا الوقت، لم يصدر أيّ تصريح من فصائل المقاومة تجاه مخططات الغاز واتفاقياته، إلا أنّ هذا الملف يعد أحد العناوين التي ما زالت الفصائل تناقشها وتدرس سبل التحرك فيها على المستوى الميداني والسياسي، وتعمل على بناء تنسيق عالٍ بخصوصها مع محور المقاومة والجمهورية الروسية، وتجد فصائل المقاومة الفلسطينية نفسها مضطرة إلى التحرك في وجه الاحتلال ومنع نقل الغاز بشتى الوسائل، إذ إنّ تحركها في هذا الوقت يقلب قضية الغاز من فرصة ينتهزها الاحتلال إلى مشكلة أمنية جديدة في ساحة البحر.

يجب أن يدرك الفلسطينيون أنّ مشاريع الاحتلال بخصوص الغاز لها أبعاد خطيرة على القضية الفلسطينية، إذ تستخدمه «دولة» الاحتلال ورقة ضغط لإسكات الدول الأوروبية تجاه الانتهاكات والجرائم بحق الفلسطينيين، وهو ما يمثل عامل قوة تستعيد فيه «إسرائيل» أوقافاً فقدتها في أوروبا خلال سلسلة جرائمها بحق الفلسطينيين خلال العقدين الأخيرين.

يجب أن تصل الرسائل من السلطة الفلسطينية والفصائل إلى روسيا بأن «إسرائيل» في طريقها لاستغلال ورقة الضغط الروسية على أوروبا في ملفّ الغاز، إذ إنها تسعى خلال السنوات القليلة المقبلة لرفع إنتاجها من الغاز إلى ضعفين، ليبلغ نحو ٤٠ مليار متر مكعب سنوياً، عبر توسعة مشروعات وبدء تشغيل حقول جديدة، علماً أنّ الاتحاد الأوروبي استورد ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز من روسيا العام الماضي، أي ما يمثل ٤٠٪ من استهلاكه.

في الجانب القانوني، وقّعت السلطة الفلسطينية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ قراراً بالانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار، التي تتضمن اتفاقاً دولياً على أنّ النزاع في القضايا البحرية يكون عبر المحكمة الدولية لقانون البحر (ITLOS)، وهنا، على السلطة رفع قضية عاجلة ضد الاحتلال، تطالب فيها بمنع سرقة حقوقها من الغاز في البحر المتوسط. هذه الخطوة كفيلة بأن تضع الغاز الإسرائيلي محلّ خلاف ونزاع أمام دول العالم.

يزيد من العائدات المصرية والفلسطينية، بعيداً عن تدخل الاحتلال.

هذه الاتفاقية تسلط الضوء بشكل واضح على حقيقة سرقة «إسرائيل» للغاز الفلسطيني تاريخياً من ناحية، وما اعتبر حقاً للفلسطينيين بعد اتفاقية أوسلو والمكتشف قبالة سواحل قطاع غزة من ناحية أخرى، إذ تعوق حكومات الاحتلال أي استفادة من الحقلين المكتشفين قبالة غزة في العام ٢٠٠٨، وتشترط الاستفادة منهما بنقل الغاز الفلسطيني عبر محطة عسقلان، وتمنع بيع الفلسطينيين الغاز أو نقله عبر دولة أخرى، مثل جمهورية مصر التي تملك القدرة على استخراجه وتصديره لمصلحة الفلسطينيين.

لا يريد الاحتلال الإسرائيلي أن يكون للفلسطينيين موارد طبيعية تدرّ عليهم أموالاً بعيداً عن سيطرته، ويسعى لإبقاء الاقتصاد الفلسطيني تحت عباءته، ليمثل عامل إسناد

لأقتصاد وسوقاً لبضائعه، ويعمل بشكل ممنهج على استمرار سياسته التي تقضي بأن تمرّ الأموال للسلطة الفلسطينية عبره، وهو ما يجعل الفلسطينيين رهينة ضغطه الاقتصادي، وهذا الأمر تكرر لمشكلة أموال المقاصة التي تجيها «دولة» الاحتلال على بضائع الفلسطينيين بدلاً من السلطة الفلسطينية عبر المعابر والموانئ في الأراضي المحتلة، ومن ثمّ نقلها إلى السلطة الفلسطينية كل شهر.

وينظر الاحتلال بعين الخطورة إلى امتلاك الفلسطينيين عائدات الغاز، لأنّ هذا الأمر سيفقد حكومته أبرز ورقة ضغط تضغط بها سلوك السلطة الفلسطينية وقيادتها خلال السنوات الأخيرة، عبر تسليط الضوء على عمليات السرقة الممنهجة للموارد الفلسطينية قبالة قطاع غزة، وأيضاً الموارد في فلسطين التاريخية، ما يحتمّ على مختلف الأطراف الفلسطينية التحرك وإيجاد طريقة لمنع هذه السرقة.

وهنا، على الفلسطينيين اتخاذ عدد من الخطوات السياسية والدبلوماسية والقانونية بشكل عاجل، قبل أن يرى مشروع سرقة الغاز الفلسطيني النور، عبر سلسلة من الخطوات المهمة، وخصوصاً من قبل السلطة الفلسطينية التي يجب تدفع بمفلف الغاز إلى طاولة المباحثات مع الدول الكبرى وفي الأمم المتحدة، إضافة إلى إجراء اتصالات وإرسال رسائل إلى الدول الأوروبية التي تستفيد من الغاز الفلسطيني المسروق، تؤكّد فيها أنّ هذا الغاز محلّ نزاع، وأنّ شرهه يمثل مشاركة في عملية سرقة كبرى.

المطلوب من الفلسطينيين حالياً طرح قضية الغاز على أنّها محلّ خلاف مع الاحتلال، وأنّ الدخول على هذا الخطّ وشراء الغاز منه له أبعاد سياسية وقانونية خطيرة، وأنّ الفلسطينيين يجب أن يكونوا جزءاً من أي اتفاقيات، نظراً

الاحتلال الإسرائيلي لا يريد أن يكون للفلسطينيين موارد طبيعية تدرّ عليهم أموالاً بعيداً عن سيطرته.

تنال حقوق الغاز في شرق المتوسط جلّ اهتمام حكومة الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة الحالية التي تهوّل فيها لعقد اتفاقيات وإيجاد سبل لوصول غازها إلى أوروبا بأسرع وقت، فيما تحازر في الوقت نفسه إغضاب الروس واشعارهم بأنّ الغاز الإسرائيلي يقوّض ورقة قوتهم في وجه العقوبات الأميركية الأوروبية بعد أزمة حرب أوكرانيا.

يتخذ التحرك الإسرائيلي في قضية الغاز عدة أبعاد إقليمية ودولية، إذ وقعت «إسرائيل» مع جمهورية مصر مؤخراً اتفاقية لنقل الغاز المستخرج من الحقول في البحر المتوسط قبالة فلسطين المحتلة إلى عدة دول أوروبية، وتنصّ الاتفاقية التي تم توقيعها في القاهرة على نقل الغاز الطبيعي من كيان الاحتلال إلى محطات الإسالة في مصر (إككو) ومياط في الشمال، ومن ثمّ يشحن شمالاً إلى السوق الأوروبية، ويمتد الاتفاق إلى ٢ أعوام قابلة للتجديد تلقائياً لمدة عامين.

الاتفاقية الجديدة التي ستعمل على سدّ جزء من احتياج أوروبا عوضاً عن الغاز الروسي تتجاوز الحقوق الفلسطينية التاريخية، وينظر إليها فلسطينياً على أنّها تتجاوز من دولة عربية للمصالح الفلسطينية، عبر تقديم المصالح الذاتية على حساب القضية الفلسطينية، وانقلاباً في الصورة التي كان يجب أن تكون فيها الدول العربية سداً في وجه سرقة الاحتلال للغاز الفلسطيني.

وبدلاً من هذه الاتفاقية، كان الأولى نقل الغاز الفلسطيني الموجود في الحقلين قبالة قطاع غزة إلى مصر، ومن ثمّ إلى أوروبا، بما

«سعودي ليكس»: بن سلمان سمح للإسرائيليين

بالتملك في مكة والمدينة

كشفت مصادر سعودية عن خلفيات صالمة لخطط تسريب عقارات في مكة المكرمة والمدينة المنورة للإسرائيليين بأوامر من ولي العهد محمد بن سلمان.

وبحسب موقع «سعودي ليكس» نقلًا عن مصادر لم نسميها ان بن سلمان فتح باب الخيانة الأظم، من خلال السماح للإسرائيليين بالتملك في مكة المكرمة والمدينة المنورة وزيادة نفوذهم العثني في بلاد الحرمين. ولم يعد يخفى على أحد الحرب الضروس التي شهاها بن سلمان على الإسلام وأهله والتي تعدت صورها بين محاربة شعائر الإسلام واعتقال العلماء وإسقاط الإباحين وإقامة الحفلات الساقطة ومحاوله تريب المجتمع وتبديل هويته. ولكن..أخطر أنوار بن سلمان يتمثل في فتح أبواب المملكة للإسرائيليين عبر امتيازات كثيرة يقدا مها لهم، كالسماح بـ «حاحم رئيسي في المملكة» واستثمار رجال الأعمال «الإسرائيليين» واتفاقية مضيق تيران والسماح بتدريس طيران الاحتلال لأجواء المملكة.

ولكن ما يتم طبخه على نار هادئة هو أخطرها جميعاً، إذ في نيسان/أبريل الماضي، بدأت ماكينة الإعلام الموالية للسلطة في المملكة بالكلام عن مسودة قرار جديد لتملك العقارات في المملكة، وأنه سيتم طرح هذا الاقتراح للاستطلاع قبل إقراره.

والاقتراح يتضمن تعديلات تسمح لغير السعوديين بتملك العقارات داخل حدود مدينتي مكة والمدينة، في سابقة خطيرة جداً.

قبل هذا الاقتراح كان النظام المعمول به والذي أقرّ في نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٠، بنص على أنه لا يجوز لغير السعودي بأي طريق غير الميراث اكتساب حق الملكية أو حق الارتفاق أو الانتفاع على عقار واقع داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.

أما التعديل الجديد فقد سمح بتملك العقار في الحرمين الشريفين لغير السعوديين، مع استثناء «الأشخاص المحظور عليهم دخولهما» من التملك، على أن تحدد اللائحة الأحكام اللازمة لذلك.

بمعنى إلغاء حظر التملك على باقي الجنسيات سوى للمحظورين من دخول الحرمين، والتي لم يمدّهم نص القرار.

وتقييد حظر التملك لـ «الأشخاص المحظور عليهم دخولها» مع عدم تحديد المقصودين، يعني فسح المجال مستقبلاً لأي شخص أو جهة بالتملك في مكة والمدينة، لأن الحظر ينظم بقانون (يمكن تعديله).

وكذلك وجود أشخاص لهم أكثر من جنسية سيؤدي لتسريب العقارات وخروج ملكيتها من «المواطن السعودي» وتم تبرير أسباب القرار بأنها اقتصادية، لتعزيز التنمية، وزيادة نسبة مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي، وخفض التحويلات الأجنبية، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على العقار، وتنشيط السياحة، وزيادة معدلات التوظيف للعاملين في مجال العقار.

ولكن..هل هذه هي الأسباب حقيقة ومقتعة؟ الجواب عن ذلك يكمن في معرفة من هو صاحب اقتراح تمكّل غير السعوديين للعقار في الأراضي المقدسة مكة والمدينة.

لا يوجد سوى بن سلمان، الذي اقترح بنفسه هذا التعديل الخطير والذي سيسمح بتملك «الأشخاص الطبيعيين والأجانبين غير السعوديين المقيمين وغير المقيمين».

والسياسيو المتوقع هو إعادة مسألة فلسطين (المستمره لأن) بتسريب العقارات من قبل عملاء الاحتلال الذين يشربونها من أصحابها ثم يبيعونها لسلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وسيسمح قرار بن سلمان للشركات والأفراد «الإسرائيليين» بشراء العقار في مكة والمدينة بجوازاتهم الأخرى سواء الأمريكية أو الأوروبية.

ويبرز هنا تعديل الإمارات لقانون الجنسية العام الماضي والذي وصفته صحيفة «هآرتس» العربية بـ «أن النظام الحاكم في الإمارات استهدف الإسرائيليين بتعديل قوانين منح الجنسية».

وهو ما سيمكّن الإسرائيليين من شراء عقارات بأسماء إماراتية خصوصاً مع تسريبات بحصول آلاف الإسرائيليين على الجنسية الإماراتية.

وقد أعلن كبار زعماء الاحتلال (ولايزالون) عن أحقيتهم بالعودة لديارهم (المزعومة) في المدينة المنورة وخيبر، وأنه إرث أجدادهم ولن يتنازلوا عنه عبر مشروع أعلنوا عنه باسم «ديارنا»!

وكان عدم السماح لهم بدخول المملكة وقانون منع التملك في مكة والمدينة العقبة الأكبر أمام تنفيذ أحلامهم.

واليوم ومع فتح بن سلمان الباب على مصراعيه لتدقّ رجال الأعمال «الإسرائيليين» والسماح بتعيين «الحاخام الرئيسي للمملكة»، يبدو أن قادة الكيان الإسرائيلي بدأوا فعلياً بالخطط لتنفيذ أجندتهم الخطيرة في التغلغل في المملكة وخصوصاً الحرمين الشريفين كجزء من مشروع «إسرائيل الكبرى».

ولا يستبعد أن يكون الشراء لبعض الأملاك التابعة للدولة بداية أو بالجوازات الإماراتية لخداع عامة المواطنين، فضلاً عن الأساليب الفذرة التي يمتلكها الصهاينة كالبزازة والتهديد بكشف تسريبات أو فضائح، أو بالإغراء بالمبالغ الضخمة كمكثرات للسلام من المولات، كما حدث في فلسطين.

وما يقوم به بن سلمان ليس تطبيعاً قدرأ فحسب، بل تمكيناً مخيفاً للإسرائيليين في بلاد الحرمين تتجاوز كل التوقعات.

ولا ننسى أن المملكة تستضيف الشهر المقبل قمة دولية (بمشاركة بايدن) يناقش فيها ما وصفه بايدن بـ «الأمن القومي لإسرائيل»، ما يثير التساؤلات بشأن مانا سيقدّم ولي العهد للكيان الإسرائيلي في تلك القمة.

خلف الكواليس تستتر الخفايا

هشام الهبيشان

يؤكد الخبراء الصهاينة، أنه خلف الكواليس يستتر تعاون أمني واسع بين محور «الاعتدال العربي» والكيان الصهيوني، وهو أخذ بالتطور، ففي السنوات الأخيرة على حدّ وصفهم بدأت منظومة علاقات حميمة جداً «مع بعض الأنظمة في المنطقة وخصوصاً مع بعض دول الخليج وغيرها من الدول، لأنّ هوية المصالح متشابهة، فمضمون مسار هذه العلاقات كما وصفها أحد الخبراء الصهاينة يتلخص بالآتي، حسب قوله «اليوم للعلاقات شكل معين» بمعنى آخر هم يجلسون معنا في غرف مغلقة ويتصافحون ويتفقون على كل شيء، لكن هذه الدول تقول إذا كنتم تريدون أن تكون هذه العلاقات أكثر علنية عليكم أن تظهروا كأنكم تحاولون حلّ الصراع مع الفلسطينيين».

وتزامناً، تؤكّد وسائل الإعلام الإقليمية والدولية على حجم الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الكيان الصهيوني ومسؤولي محور «الاعتدال العربي»، حسبما تحدّث معظم وسائل الإعلام، وتأتي هذه الزيارات في وقت يتحدّث فيه بعض المحللين العرب الخليجيين والكثير من الخبراء الصهاينة، «عن ضرورة توحيد ورصّ الصفوف بين تل أبيب والمحور»، في وقت زاد فيه بشكل متسارع تطوّر العلاقة بين «محور الاعتدال العربي» والكيان الصهيوني، وهنا يعلق أحد الخبراء الصهاينة حول تطور هذه العلاقات بين الكيان الصهيوني والمحور على وجه التحديد في مقال له بصحيفة «يديعوت أخرونوت» الصهيونية، إنه «في المحصلة العامة، المعركة في سورية واليمن هي فصل آخر من فصول الصراع بين إيران، والمحور الناشئ كجزء من المصلحة المشتركة القائمة بين دول عربية وإسرائيل في كبح الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط»، ويكمل أنّ «على إسرائيل أن تساعد حلفاءها، ولكن ليس فقط عن طريق إرسال الجنود لدعم حلفائها في محور الاعتدال العربي، بل عن طريق بناء رؤى مشتركة تخدم الجميع».

وفي ما يخصّ الملف اليمني يجمع معظم المحللين الصهاينة على وجوب التقاء المصالح الصهيونية مع مصالح النظام السعودي لالتقائهما مع بعضها في الملف اليمني، ويعلق هنا أحد الخبراء الصهاينة بتقرير له بصحيفة «يديعوت أخرونوت» الصهيونية بالقول: «ومن مرتكز أنّ السعودية ودولاً أخرى من بينها «إسرائيل» قلقة من أنّ أنصار الله والجيش اليمني يهدّدون المضيق القريب باب المندب، والذي يُعتبر البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، عرض المضيق في جزئه الأضيّق يبلغ حوالي ٦٧ كم، ففي معارك حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢ أغلقت مصر المضيق في وجه الملاحه «الإسرائيلية»، واليوم «إسرائيل» قد تعمل سووية مع السعودية من أجل تأمين الملاحه لمصر و«إسرائيل» عبر باب المندب، وعلى ضوء الحساسية في العالم العربي، بما في ذلك مصر، تجاه «إسرائيل»، فكلّ ما يتعلق بتدخلها العسكري ومساهماتها في تأمين الملاحه في باب المندب يجب أن يجري في الخفاء، على حدّ تعبيرهم».

اليوم بدأت تتبلور لدى صناع القرار في الكيان الصهيوني معالم المرحلة المقبلة في المنطقة، فـ «إسرائيل» كما يقولون لديها اتفاقات سلام مع مصر والأردن، والعراق وسورية تشهدان عمليات تفكك متقدّمة كما يتحدّثون، مع أنّ الواقع غير ذلك بالمطلق، وخصوصاً في سورية، والسعودية طبعاً لن تتوجه ضدّ «إسرائيل»، بل على العكس في السنوات الأخيرة تمّ نشر سلسلة من الأخبار حول تفاهمات عقدت بين الدولتين ضدّ إيران، من بين الكثير من الأمور، وجرى الحديث عن ممرّ جوي سعودي لهجوم «إسرائيلي» محتتمل ضدّ مواقع إيران النووية.

ختاماً، إنّ حديث خبراء وجرنالات وساسة الكيان الصهيوني عن تطوّر العلاقات بينهم وبين بعض أنظمة محور الاعتدال العربي، لم يعد بأخذ منحى عابراً، بل أصبحت علاقة يرعاها السيد الأميركي بين الكيان الصهيوني وهذه الأنظمة، وهذا ما يوحي بتطورات ومشاريع خطيرة ستعيشها المنطقة العربية وشعوبها في المستقبل من الأيام.

حلف الرياض.. عودة الحرب الباردة

عماد الحطية

وهي زيارة تل أبيب.

«إسرائيل» التي غابت عن حلف بغداد كدولة، وكقضية صراع عربي-إسرائيلي، حاضرة اليوم في قلب حلف الرياض. وجود «إسرائيل» هو ضمانه التزام أميركا بحماية الأنظمة المشاركة في الحلف. وبعيداً من صفقات الأسلحة بأرقام خيالية، تشكّل «إسرائيل» المكافئ العسكري لإيران، ضمن تصوّر يؤكد أن مصر وتركيا يستحيل أن تتورطا في مواجهة عسكرية مع إيران. محور المقاومة هو الهدف الإسرائيلي الأهم، لكن إنهاء القضية الفلسطينية يشكل هدفاً مرحلياً ممكن التحقيق من وجهة نظر إسرائيلية، وعقبه وجود سلطة رام الله هي معاد يعيد إلى الواجهة أهمية الدور الأردني.

في حال قيام هذا الحلف سجنده أنفسنا أمام منعطف خطر، أولى خطواته تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن، وربما لبنان. وهزيمة هذا الحلف لن تكون مهمة سهلة، ليس لغياب الرئيس جمال عبد الناصر والاتحاد السوفياتي فحسب، ولكن لكون محور المقاومة هو المستهدف بالستار الحديدي هذه المرة، ولأن الطرف العام الذي تعيشه المنطقة في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة والحروب الأهلية، يسدّ الأفق أمام ثورات مثل ثورة عبد الكريم قاسم، التي كانت السبب الحقيقي في فشل حلف بغداد.

المسؤولية الملقاة على عاتق المثقفين والوطنيين في الدول المشمولة بالحلف كبيرة جداً. علينا ألا نخشى القمع وأن نتوجّه إلى الشعوب بخطاب توعوي تحريضي يأخذ على عاتقه خلق حال شعبية متصاعدة، تضمن إحباط هذا الحلف على الأرض إذا لم يحبط في أروقة السياسة. الخطوة الأولى، والأهم، تكمن في توجيه الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري إلى المقاومة في فلسطين، فضع رصاصات في تل أبيب أو حيفا أو عكا كفيلة بانتهيار الهيكل فوق رؤوس من شيدّموه.



وحلفاء تركيا، تجد السعودية نفسها أمام خيارين لا ترغب في أي منهما، إما الانسحاب من الملف السوري انسحاباً كاملاً، وإما العودة إلى الانخراط في هذا الملف بصورة واسعة جداً.

أما الملف الثاني فيرتبط بالعلاقات الإيرانية – التركية، فالهدف الذي يسود هذه العلاقة، على الرغم من التباين السياسي الكبير بين البلدين، يتناقض والأهداف المعلنة لحلف الرياض (الأمن الإقليمي في مواجهة إيران). وبالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية فإنّ الملفات التي تجمعها بإيران حساسة وحيوية لأنها الوطنية؛ مثل قضية الكرد، والحرب بين أرمينيا وأذربيجان وإرباطها بالاستثمارات في بحر قزوين، والموقف من العملية الروسية في أوكرانيا، وهي لن تضحيّ تالياً بكل هذه الملفات في مقابل المشاركة في حلف لن يقدم لها شيئاً الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحمله بن سلمان هو صفقة أميركية تبارك العملية التركية في شمالي سوريا.

تبقى الزيارة التي لم تجر، على الأقلّ علناً.

الهدف وهو إقناع الدول بالمشاركة، وضمأن قيادة السعودية للمنطقة في المرحلة المقبلة.

في الأردن، وبعد طيّ ملف «الفتنة» الذي انتهى بوضع الأمير حمزة في الإقامة الجبرية، والزج برجل السعودية باسم عوض الله في السجن، بقي ملفان: الأول: هو ملف المساعدات الاقتصادية السعودية شبه المتوقفة، وقد أبدت السعودية، أخيراً، مرونة ملحوظة في هذا المجال

بالتوقيع المبدئي على اتفاقيات في مجال الطاقة والسكك الحديدية. والملف الثاني: يتعلق بالوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس، إذ يرجح أن يقدم الأردن تنازلات فيه يحتفظ من خلالها بالوصاية على المقدسات المسيحية، في حين تتحول الوصاية على المقدسات الإسلامية إلى وصاية شكلية. وسيجد الأردن نفسه مضطراً إلى تقديم كل التنازلات المطلوبة لدخول هذا الحلف، فالسلطة الحاكمة تدرّك أنّها غير قادرة على الاستمرار خارج المحور الأميركي-الإسرائيلي سياسياً، والمحور السعودي-الإماراتي اقتصادياً. وكانت الإمارات قد سبق ورعت اتفاقية ثلاثية مع «إسرائيل» لمقايضة الكهرياء الأردنية بالمياه الفلسطينية المسروقة.

في مصر، يحتلّ الملف الاقتصادي مساحة مهمة من اهتمام المصريين، في المقابل سيطالب الأمير السعودي بمشاركة مصرية فعّالة في الحلف، ولا يريد أن تكون صورية كذلك التي قدمتها فيما سمي «التحالف العربي» ضد اليمن. يمتلك الأمير السعودي مفاتيح مهمة في موضوع المياه، لكون السعودية والإمارات من أهم الشركاء الاقتصاديين لإثيوبيا، لكنّ مصر تدرّك أن وجودها هو أحد أهم الضمانات لنجاح هذا الحلف، وأنّ نقلها السياسي مع

الأنظمة نفسها التي زارها جون فوستر دالاس عام ١٩٥٢ لتأسيس حلف بغداد تسعى نحو الرياض عام ٢٠١٢.

في عام ١٩٥٥ أسست بريطانيا، بطلب من الولايات المتحدة، حلف المعاهدة المركزية أو ما عرف بـ«حلف بغداد»، ضم الحلف العراق وتركيا وإيران وباكستان. جاء إعلان هذا الحلف بعد زيارة جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأميركي للمنطقة، وشكّل اللجنة الأولى في مبدأ أيزنهاور لملء الفراغ الناجم عن تراجع القوى الاستعمارية التقليدية (بريطانيا، فرنسا)، والتصدي لتقدّم الاتحاد السوفياتي الداعم لحركات التحرر الوطني في العالم.

بقي حلف بغداد قائماً من دون فعالية حتى أطلقت الثورة الإيرانية عليه رصاصة الرحمة، وأصبح بالنسبة إلى معظم المؤرخين السياسيين من أكثر الأحلاف، التي أنشأت في زمن الحرب الباردة فشلاً. ويشير التاريخ إلى محاولة ضمّ سوريا، ومصر، والأردن إلى هذا الحلف، لكن رفض الرئيس جمال عبد الناصر، وخروج الجماهير إلى الشوارع مستنكرة في الأردن وسوريا أدّى إلى إحباط هذه المحاولات، ويذكر أن حكومة حلف بغداد برئاسة هزاع المجالي لم تستطع الوقوف في وجه المد الشعبي الأردني أكثر من خمسة أيام (١٥-١٧/٩/١٩٥٥).

منذ عام ٢٠١٤ والعالم يحث الخطى نحو استعادة أجواء الحرب الباردة، المستهدف هو روسيا والصين عالمياً، ومحور المقاومة، وخصوصاً إيران، إقليمياً. الأنظمة نفسها التي زارها جون فوستر دالاس عام ١٩٥٢ تسعى نحو الرياض عام ٢٠١٢، لكنّ المفارقة أن إيران التي كانت حجر الأساس في حلف بغداد أصبحت الدولة المستهدفة في حلف الرياض.

في أجواء الإعداد لزيارة الرئيس بايدن للمملكة السعودية، يجري ولي العهد محمد بن سلمان جولة تشمل ثلاث دول هي: الأردن ومصر وتركيا. من المرجح أن تحمل الزيارة ملفات مختلفة في التفاصيل، لكنها موحدة في